

الجامع للشرائع

[267] وللشريكين في شراء عبد أو أمة أو سلعة فظهر فيها عيب الرد أو الامساك بالأرض

لا غير. وكل ما زاد على الخلقة المعتادة أو نقص عنها فهو عيب. والبخر والدفر والزنا والسرقة والابق وبول الكبير في الفراش والتخنيث عيوب. ومن اشترى عبدا مطلقا فخرج كافرا أو مسلما فلا خيار له، فإن شرط الاسلام فبان كافرا فله الخيار وكذلك العكس. وإن اشترى الأمة مطلقا فبان بكرا أو ثيبا فلا خيار، فإن شرط البكارة فبان ثيبا فله الخيار وأخذ الأرض. وإن شرط الثيوبه فبان بكرا أو شرط صغيرة فبان كبيرة فله الخيار. فإن باع عصيرا وسلمه فوجد في يد المشتري خمرا فادعى أنه كان كذلك عند بائه حلف البائع وبرئ إلا أن يكون للمشتري بينة. وما حدث من عيب قبل القبض أو في الثلاث في الحيوان جاز الرد به وفي الأرض قولان. * * * " التصرية " والتصرية وهي جمع اللبن في ضروع الانعام يومين فصاعدا لغرور المشتري عيب، وللمشتري بعد حلبها ردها وصاعا من تمر أو بر. وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى شاة فامسكها ثلاثة أيام ثم ردها، قال إن كان تلك الثلاثة أيام يشرب لبنها رد معها ثلاثة أمداد طعام، وإن لم يكن لها لبن فليس عليه شيء (1). وإذا ثبت لبنها لجودة مرعى فلا خيار وقيل له الخيار. والخيار في المصراة ثلاثة أيام كغيرها. وللمشتري رد السلعة بالعيب بحضور البائع وغيبته، قبل القبض وبعده. وإذا باع غيره إناءا من ذهب وزنه خمسون دينارا بخمسين دينارا فظهر فيه

_____ (1) الوسائل، ج 12، الباب 13 من أبواب

_____ الخيار، الحديث 1،